

إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية

A proposed structure for activating the role of the audit committee as one of the internal mechanisms of corporate governance in reducing the information asymmetry problem with a field study

أ.د. / شوقي السيد فودة^(١) د/ هالة عبد الفتاح العجمي^(٢)
أ/ غادة حمدي الشك^(٣)

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إقترح إطار يتضمن مجموعة من المقومات التي تعضد وتعمل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار الفرضين الرئيسيين التاليين " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات "، "لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات". وتوصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة مراجعة فعالة يؤدي إلى تدعيم المركز الإقتصادي للمنظمة من خلال تزويد باقى أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون المنظمة ، فهي خط إتصال رسمى بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة ، كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين آراء المستقصى منهم وهم (المستثمرين - معدي القوائم المالية - الأكاديميين) حول أثر تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

Abstract:

The research aims to suggest a framework includes some qualifications for being the role of the audit committee more effective in reducing the information asymmetry problem , and to achieve this aim have two main hypothesis testing "There is no significant effect statistically significant for activating the role of the audit committee in

(١) أستاذ المحاسبة الخاصة - كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ .

(٢) مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ .

(٣) معيدة بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ .

reducing the problem of asymmetry of information", "There are no significant statistical differences between the views of the investigator, including with respect to activate the role of the audit committee in reducing the problem of information asymmetry "

The study found that the presence of an effective audit committee leads to the strengthening of the economic center of the organization by providing the rest of the members of the Board of Directors with adequate information and sufficient to improve the Council's decisions in the affairs of the organization management, they line official contact between members of the Board executive and non-executive directors limiting the problem of asymmetry of information within Council and reduce agency costs and the consequent tightening of the control of the Council on the organization, as the study found that there are statistically significant fundamental differences at the level (0.05) between the views of the investigator whom they (investors - preparers of financial statements - academics) on the impact of activating the role of the audit committee in reducing the problem of information asymmetry .

١ - طبيعة المشكلة ودوافع البحث :

إن فعالية نشاط البورصة واستمرارها يعتمد على المعلومات المتوافرة لدى المستثمرين الذين يتعاملون فيها وكيفية توزيع تلك المعلومات ، فحصول بعض المستثمرين على معلومات قبل البعض الآخر يمكنهم من تحقيق أرباح غير عادية على حساب المستثمرين الذين ليس لديهم هذه المعلومات - وهو ما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات - الأمر الذي سيؤدي إلى عدم كفاءة سوق رأس المال والتأثير السلبي عليه متمثلاً في :انخفاض حجم وقيمة العمليات (قيمة الأسهم المباعة والمشتراة في فترة معينة) ،صغر حجم الأوراق المالية المتداولة في السوق (انخفاض عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء) ،انخفاض درجة سيولة الأوراق المالية، زيادة تكاليف العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية .

هذا وقد حظيت لجنة المراجعة باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين ، وخاصة بعد الاخفاقات والإضرابات المالية في كبرى الشركات العالمية ، حيث يرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة هي التي ترتبط بلجنة مراجعة فعالة (عبد الفتاح ، ٢٠٠٦ ، ص٩٦) ، (إبراهيم ، ٢٠٠٦ ، ص٣) ، (J.Levesque et ، O'leary& Stewart, 2007,pp.787-808) (Allegrini et al .,2013, ، (al ., 2010,pp .45-65) pp.187-216).

كما يرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة كآلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات الداخلية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في المساعدة علي التأكد من أن إعداد التقارير المالية تم وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعة وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة استقلالها ، وأيضاً أهميتها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات . وهو الأمر الذي أدى إلي قيام البورصات المالية بمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها بإنشاء لجنة المراجعة (Walker R.G, 2004,pp.157-192) ، أي أن لجان المراجعة أصبحت من الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، وكذلك الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية ، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية ، فهي خط اتصال رسمي بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة .

لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة دراسة أثر تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال اقتراح إطار يتضمن مجموعة من المقومات التي تعضد وتفعّل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات مع إجراء دراسة ميدانية لإختبار آثار مقترحات هذا التفعيل ، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤاليين البحثيين الرئيسيين التاليين :

- ١- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ؟
- ٢- هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ؟

٢- هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسى ألا وهو إقتراح إطار يتضمن مجموعة من المقومات التى تعضد وتفعّل دور لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات . ولكى يمكن تحقيق الهدف العام ، فقد تم تقسيم هذا الهدف إلى ثلاثة أهداف فرعية ، ألا وهى :

١- التعرف على ماهية مشكلة عدم تماثل المعلومات وآثارها على قرارات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية .

٢- التعرف على خصائص و مؤشرات قياس وتطوير فعالية لجنة المراجعة .

٤- إجراء دراسة ميدانية لإختبار آثار مقترحات تفعيل دور لجنة المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

٣- أهمية البحث :

يمكن بلورة أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية على النحو التالى :

- الأهمية العلمية :

أ- تزايد اهتمام العديد من الهيئات العلمية وبورصات الأوراق المالية فى العديد من بلدان العالم بضرورة تحديد قواعد تكوين لجان المراجعة والاشتراطات الواجب توافرها فى أعضائها بالشكل الذى يؤدي إلى زيادة جودة ومصداقية المعلومات الواردة فى القوائم المالية و زيادة ثقة المستثمر وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .
ب- قلة الدراسات والأبحاث التى تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين لجنة المراجعة والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فى الآونة الأخيرة .

- الأهمية العملية :

أ - مدى حاجة الإقتصاد المصرى إلى سوق رأس مال كفاء يكون دائماً فى حالة توازن مستمر حيث تنعكس جميع المعلومات فى أسعار الأوراق المالية بشكل سريع وغير متحيز الأمر الذى يؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق البعض لأرباح غير عادية على حساب البعض الآخر .

ب- محاولة اقتراح إطار عملى للشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية يتضمن مجموعة من المقومات التى تعضد وتفعّل

دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ،الأمر الذى يؤدى إلى تحسين وترشيد القرارات الإستثمارية .
ج- المساهمة في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات باعتبارها المصدر الأساسى لمعظم مشاكل الوكالة ، فقد أوضحت بعض الدراسات المعاصرة في بحوث نظرية الوكالة أن السبب الرئيسى لمشاكل تكلفة الوكالة إنما يرجع لعدم تماثل المعلومات بين أطراف علاقة الوكالة .

د- زيادة الإهتمام بتفعيل لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على تدنية فجوة الإختلال المعلوماتية لدى المستثمرين ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية .

٤- فروض البحث :

من أجل تحقيق هدف البحث سوف يتم صياغة الفروض التالية:
- الفرض الأول : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .
- الفرض الثاني : لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بتفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

٥- حدود البحث

تقتصر الدراسة في هذا البحث على :
١- مشكلة عدم تماثل المعلومات باعتبارها المصدر الأساسى لمشاكل الوكالة وذلك بالصورة التي تخدم البحث العلمى دون التطرق للجوانب التفصيلية لنظرية الوكالة أو مشاكل الوكالة الأخرى .
٢- الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية فقط دون غيرها من الشركات المساهمة .
٣- تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومن ثم على جودة القرار الإستثمارى بسوق الأوراق المالية المصرية وذلك دون التطرق للآليات الأخرى لحوكمة الشركات .

٦- منهج البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث ، سوف يبنى البحث على المنهجين التاليين:

١- المنهج الاستنباطي :

ويتمثل هذا المنهج في بناء إطار نظري لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه، حيث أنه يتناول التأسيس العلمي لأبعاد المشكلة وذلك بالإعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث وذلك بهدف دراسة تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

٢- المنهج الاستقرائي :

ويستخدم في الدراسة الميدانية عن طريق تصميم قائمة استقصاء Questionnaire والتي تعد وسيلة البحث وتوزيعها على عينة البحث متمثلة في (المستثمرين (البنوك) – معدى القوائم المالية (المديرين التنفيذيين)- الأكاديمين (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية) ، من خلال أداة البحث وهي استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية لاختبار الفروض البحثية على سبيل المثال أسلوب "تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression" ، وسوف يتم جمع البيانات من المصادر التالية :

أ- قائمة الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale لقياس استجابات أفراد العينة .

ب- المقابلات الشخصية مع أفراد العينة من أجل توضيح بعض الأسئلة الموجودة بقائمة الاستقصاء والهدف منها وتوضيح المقصود ببعض المفاهيم الحديثة و بعض المصطلحات الواردة بقائمة الاستقصاء.

٧- خطة البحث :

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته نظرياً وعملياً في ضوء حدوده سوف يستكمل البحث وفق الخطة التالية :

١/٧ التأسيس الفكري والعلمي لمشكلة عدم تماثل المعلومات .

٢/٧ بناء إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال المصرية .

٣/٧ دراسة ميدانية حول مدى تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

٤/٧ خلاصة ونتائج وتوصيات البحث .

١/٧ التأسيس الفكري والعلمي لمشكلة عدم تماثل المعلومات

تلعب المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية دوراً هاماً في سوق الأوراق المالية وخاصة المحاسبية منها حيث تمكن مجموعة المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها وبالتالي إمكانية تحديد الأسعار المناسبة للأسهم (بلتاجي ، ٢٠٠١ ، ص ٢) ، ويؤدي توفر المعلومات المحاسبية الموثوق بها إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في سوق رأس المال مما ينعكس في النهاية في صورة زيادة العائد من التعاملات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكن في بعض الأحيان قد تعتمد إدارة بعض الشركات عدم الإفصاح عن معلومات معينة للمستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي تملكها أو قد تتأخر في الإفصاح عن التنبؤات المالية لتحقيق ذات الغرض ، أو قد تحجب إدارة بعض الشركات معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسي لأن المنافسين قد يستخدمونها في تعديل خططهم الإنتاجية أو قراراتهم الإستثمارية ومن هنا ينشأ ما يعرف بمشكلة عدم تماثل المعلومات (الدهراوى ، ١٩٩٤ ص ٤٤). وحتى يمكننا الوصول إلى التأسيس الفكري والعلمي لمشكلة عدم تماثل المعلومات ، فسوف يتناول الباحثون هذه النقاط بشيء من التفصيل على النحو التالي :

١/١/٧ مفهوم عدم تماثل المعلومات :

لقد شاع مصطلح عدم تماثل المعلومات بصورة كبيرة في دراسات التمويل والمحاسبة عقب فوز الإقتصادي Akerlof George A. بجائزة نوبل عام ١٩٧٠ بعد بحثه الشهير "The Market For Lemons : Quality Uncertainty and Market Mechanism" ، والذي قام فيه بتأسيس مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في السوق بالتطبيق على سوق السيارات المستعملة ، حيث عرف عدم تماثل المعلومات بأنه الحالة التي تتميز بتوافر معلومات معينة لدى طرف معين قد لا تكون متوافرة لدى طرف آخر .

ولقد أكد هذا المعنى كل من (الدهراوى ، ١٩٩٤ ، ص ٤٤) ، (هندي ، ١٩٩٥ ، ص ١١٠) ، (عياد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٦) حيث تقاربت هذه الدراسات في توضيح هذا المفهوم واتفقت على أن

مشكلة عدم تماثل المعلومات تنشأ بسبب اختلاف المعلومات الخاصة التي يتوصل إليها كل مستثمر مستخدماً في ذلك المعلومات الداخلية أو أى معلومات أخرى ويترتب عليها إمكانية أن يحقق بما لديه من معلومات أفضل مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين.

٢/١/٧ أسباب حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات :

توصلت دراسات عديدة منها Parvez (1986), Foster (2002), Ahmed (2002), Beumann (2004), Chen (2006), Yi-Wenchen et al., (2008)

- إلى أسباب حدوث عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ألا وهى :
- ١- تنوع المعلومات التي تصل إلى المستثمرين سواء كانت داخلية أو أى معلومات أخرى ويتحقق من استخدامها مكاسب غير عادية.
 - ٢- فجوة معلوماتية ناتجة عن اختلاف حجم المعلومات الداخلية والمعلومات المنشورة للجميع.
 - ٣- إخفاء الإدارة لمعلومات قد تعتقد أنها تضر بالمركز التنافسي لها حيث قد يستخدمها المنافسين في تعديل الخطط الإنتاجية أو القرارات الإستثمارية.
 - ٤- حدوث مقابلة مالية بين طرفين على الأقل بشرط وجود تعارض في مصالح هذه الأطراف.
 - ٥- تغير توقعات المستثمرين بمجرد وصول المحتوى المعلوماتي الجديد الذى يشتمل على إعلانات عن خطط الربح المحاسبى، الإعلان عن تنبؤات الإدارة، الإعلان عن التوزيعات والأنشطة المالية والتسويقية والإنتاجية وأنشطة مجلس الإدارة وأنشطة الاندماج والإستحواذ والعمالة والنواحي القانونية وأنشطة المساهمين والإعلان عن اللوائح والقوانين الحكومية.
 - ٦- عندما تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادى من الأسهم التي يمتلكونها. وهذه المعلومات التي عادة ماتهم المستثمر لما لها من محتوى معلوماتى (أى لها تأثير على

التدفقات النقدية للشركة) قد تستخدمها الأطراف الداخلية في تحقيق عائد غير عادى قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية.

٣/١/٧ الأطراف التي يمكن أن يحدث بينها عدم التماثل :

على الرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين هذه الدراسات (Bradford&Sirri,1992) ، (Merton,1987) ، (بلتاجى ، ٢٠٠١) ، (Stephen and et al ., (Laura , 2004,p. 259) ، (2009) على الأطراف التي يمكن أن يحدث بينها عدم تماثل للمعلومات ، إلا أن الباحثة تتفق مع دراسة (بلتاجى ، ٢٠٠١ ، ص ٨٦) فى أن عدم تماثل المعلومات يمكن أن يحدث بين الإدارة والمستثمرين ، حيث ترى أن عدم تماثل المعلومات غالباً ما يحدث على مستوى المعلومات الخاصة (مستوى السوق متوسط الكفاءة) وما دامت الإدارة هي الأقرب لتلك المعلومات الخاصة فإن عدم تماثل المعلومات غالباً ما يكون بين الإدارة وباقي المستثمرين.

٤/١/٧ التوقيت الذى يمكن أن يحدث فيه عدم تماثل المعلومات المحاسبية :

بعد إستقراء الدراسات التي تناولت هذا الموضوع يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى قسمين:
القسم الأول : يرى أن عدم تماثل المعلومات يكون فى الفترة السابقة للإفصاح عن المعلومات .
القسم الثانى : يرى أن عدم تماثل المعلومات يكون أثناء الإفصاح عن المعلومات وليس قبله .

ويؤيد القسم الأول كل من (Atise & Bamber ,1994) (Stephen and et ، Daley Hughes & Rayburn ,1995) (al., 2009) ، حيث يروا أن عدم التماثل يكون فى الفترة السابقة للإفصاح عن المعلومات (الإعلان عن الأرباح ، التوزيعات ، ...) وأن تلك الفترة تتراوح بين يوم واحد وعشرة أيام قبل الإفصاح عن المعلومات وأن عدم التماثل يزيد عندما يتوقع المستثمرون إعلاناً غير عادى عن التوزيعات، كما تتوافر في هذه الفترة المعلومات للداخليين فقط – المطلعين – ولا تتوفر لباقي المستثمرين مشاركي السوق – غير المطلعين – مما يؤدي إلى حدوث عدم تماثل المعلومات بينهم.

كما أيدت القسم الثاني دراسة (Kim & Verrecchia ,1994) حيث أوضحت أن عدم تماثل المعلومات يكون أثناء الإفصاح عن المعلومات وليس قبله وبررت ذلك بأن المتعاملين في السوق يستطيعون الحصول على معظم معلوماتهم الخاصة عن طريق دراسة وتحليل معلومات الإفصاح العام ، والدليل على ذلك أن الدراسة وجدت أن مدى السعر الذي يضعه صانع السوق ازداد أثناء الإفصاح العام وليس قبل ذلك.

وتتفق الباحثة مع دراسات القسم الأول التي ترى أن الفترة السابقة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية (الأرباح ، التوزيعات) هي أكبر فترة يمكن أن يوجد بها عدم تماثل معلومات وذلك على أساس أن رقم الربح مثلاً يكون معلوم للإدارة قبل نشره بعدة أيام ويمكن أن تستخدمه الإدارة في تحقيق أرباح غير عادية .

٥/١/٧ الكيفية التي ينشأ عنها مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

ينشأ عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبالتالي تحقيق الأرباح غير العادية بإحدى الطريقتين الآتيتين :

١- باتباع التحركات السعرية القوية للأوراق المالية بمعنى أن الداخليون لا يستخدمون المعلومات الداخلية لتحقيق تلك الأرباح ولكنهم يعتمدون على تحركات الأسعار نفسها كمؤشر لوجود معلومات غير معروفة لديهم تؤثر على الأسعار وأن الإفصاح عن تلك المعلومة للسوق في وقت لاحق يعنى تأثيراً أقوى على الأسعار وبذلك يحققون أرباح غير عادية (Givoly & Polman , 1989 , pp. 69-87).

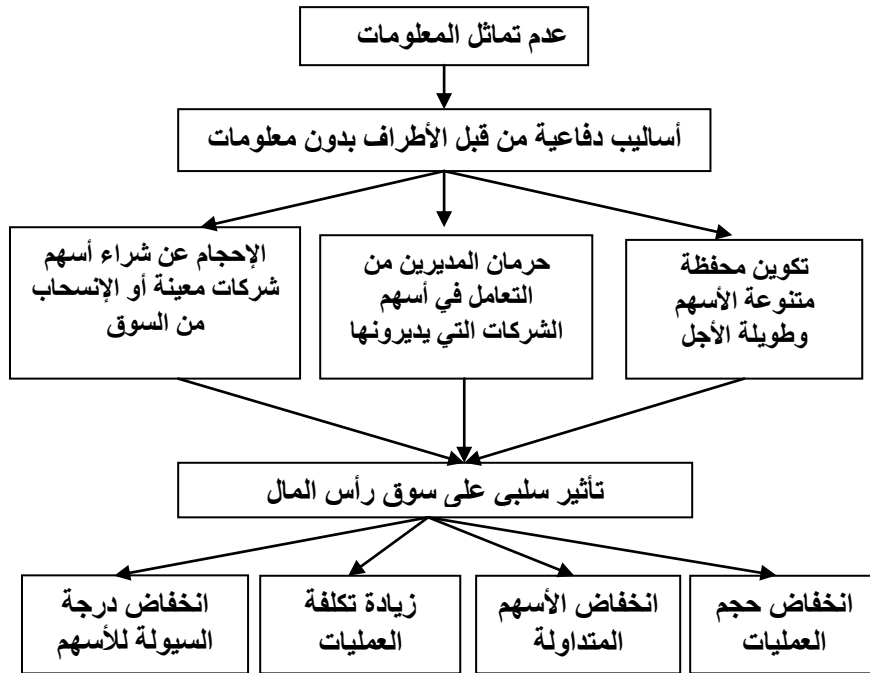
٢- بسبب اختلاف المعلومات الخاصة التي يتوصل إليها كل مستثمر مستخدماً في ذلك المعلومات الداخلية أو أى معلومات أخرى ويترتب عليها إمكانية أن يحقق بما لديه من معلومات أفضل مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين (Milonas,1982) .

ويتضح لدى الباحثة أنه وإن كانت وجهة النظر الأولى صحيحة فإنها لا تنطبق على الداخليين (الإدارة) وذلك لأن الداخليون هم الأكثر قرباً للشركة وبالتالي تكون لديهم المعلومات الخاصة والتي يمكنهم استخدامها لتحقيق الأرباح غير العادية ، أى أن المعلومات الداخلية هي أساس مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين

الإدارة والمستثمرين الخارجيين ، فالإدارة تتسلم معلومات وقتية عن نتائج الصفقات أولاً بأول ولا تصل كل هذه المعلومات إلى المستثمر الخارجي بنفس المحتوى والكم ، وحتى ما يصل منها لا يتم في نفس توقيت حصول الإدارة عليها.

٦/١/٧ آثار مشكلة عدم تماثل المعلومات على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية :

معظم الدراسات التي تناولت مشكلة عدم تماثل المعلومات درست آثار هذه المشكلة على كل من قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية وكذلك آثارها السلبية على سوق المال ومن هذه الدراسات دراسة (فودة ، ١٩٩٨ ، ص ١٨١) حيث يرى أن عدم توافر المعلومات المحاسبية المنشورة بشكل عادل أمام جميع المستثمرين أو عدم توافر الأشخاص القادرين على تحليلها سوف يحول سوق الأوراق المالية إلى سوق للمضاربة الغير علمية ، تؤدي إلى تسعير خاطيء للأوراق المالية مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفاء للموارد المتاحة وبالتالي تسود ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية المنشورة وما يترتب عليها من ظواهر سلبية ، كما أن زيادة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ستؤدي لقيام صانع السوق بزيادة مدى السعر الذي يتعامل به بمعنى أنه سيرفع من سعر البيع ويقلل من سعر الشراء وذلك للحد من التعامل علي الورقة التي يزداد عدم التماثل المعلوماتي الخاص بها (Diamond & Verrecchia ,1991). ويوضح الشكل رقم (١) أثر عدم تماثل المعلومات على سوق رأس المال (الدهراوى ، ١٩٩٤ ، ص ٦٢)



شكل رقم (١)

أثر عدم تماثل المعلومات على سوق رأس المال^١

ويُعد من أهم أوجه القصور والمعوقات والممارسات الخاطئة التي تؤثر سلباً على قرارات المستثمرين وتوقع حماية المستثمرين من منظور المعلومات غير المتماثلة ما يلي (السيد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦) :

١- التعارض في المصالح بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية يؤدي غالباً إلى تحايل الإدارة وإعداد قوائم وتقارير مالية مضلل ، تظهر المراكز المالية على غير حقيقتها ، بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة حيث يتم إغفال بيانات هامة أو إدراج بيانات مضللة من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات (إدارة الأرباح) لتضخيمها أو تخفيضها أو التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات ، أو عدم تسجيل بعض المصروفات وتضخيم الإيرادات بقيمة ومعاملات وهمية ، أو تضخيم قيم الأصول أو حقوق الملكية والتدفقات النقدية لإظهار المركز المالي على غير حقيقته .

^١ المصدر : الدهراوي ، ١٩٩٤ ، ص ٩٢

٢- الاعتماد على البيانات التاريخية أحياناً بمبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد التقارير والقوائم المالية وعدم توفير بيانات حديثة تتلائم مع التغيرات السوقية ، والأخذ بمبدأ ثبات وحدة النقد وهو ما يخالف الواقع .

٣- عدم تماثل المعلومات لدى كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية .

٤- تأخر نشر القوائم والتقارير المالية بصورة ملحوظة من تاريخ انتهاء السنة المالية .

٥- فقد المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى الوضوح والبساطة والموضوعية والمصدقية والعديد من الخصائص النوعية لجودة المعلومات بما لا يساعد المستثمرين في الحكم على فرص الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها وعدم القدرة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية .

٧/١/٧ المشاكل الناتجة عن عدم تماثل المعلومات :

أشارت دراسة (السيد ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٤) إلى المشاكل الناتجة عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتي تمثلت في مشكلتين أساسيتين لعدم تماثل المعلومات ألا وهما :

**المشكلة الأولى : صفقات الداخلين (مشكلة المعلومات الداخلية)
: Insiders Trading**

يقصد بها وجود فجوة في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين بسبب أن المعلومات الداخلية غير متاحة عامة حتى تنشر ، حيث يقوم الداخلون باستخدام معلومات القوائم المالية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق عوائد غير عادية على حساب باقي المستثمرين لأن هذا يمكنهم من معرفة الربح مبكراً .

**المشكلة الثانية : تسريب المعلومات المحاسبية leakage of
: Information**

يقصد بها وجود فجوة في المعلومات بين المستثمرين أنفسهم للحصول على المعلومات الداخلية الغير متاحة لباقي المستثمرين وتحقيق عوائد غير عادية من خلال قيام الإدارة والعاملين بالإدارات ذات الطابع المحاسبي بنقل معلومات القوائم والتقارير المالية لبعض المستثمرين من خلال قنوات اتصال غير رسمية (بُعد غير أخلاقي) .

٨/١/٧ الوسائل التي يمكن استخدامها للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات :

ولكى نتغلب على المشاكل والمخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات ولضمان ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق الكفاءة والفاعلية في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، لابد من توافر العوامل التالية :

١- التطبيق الجيد والفعال لقواعد وآليات حوكمة الشركات في إدارة الشركات بما يخدم المستثمرين متمثلاً في إعداد تقارير مالية جيدة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة وعرضها بصورة عادلة وصادقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال ، وتوفير الإفصاح والشفافية بما يفي بمتطلبات المستثمرين (Cormier et al., 2010).

٢- زيادة الوعي الإستثماري لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية لمساعدتهم في الإختيار من بين البدائل الإستثمارية المتاحة ، بما يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية (Plott and Sunder , 1982) ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعداد بعض البرامج التدريبية لتوعية وتثقيف المستثمرين حول كيفية التعامل داخل السوق وإصدار بعض الكتيبات حول ثقافة السوق بالإضافة إلى دور الإعلام من خلال البرامج المرئية والمسموعة.

و مما سبق ، يتضح لدى الباحثة أن تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات وبصفة خاصة آلية لجنة المراجعة يؤدي إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية والذي يؤدي في النهاية إلى كفاءة و استقرار أسواق رأس المال وتحقيق المنفعة للمنشأة وللإقتصاد القومي ككل .

٢/٧ بناء إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال المصرية

تعتبر لجنة المراجعة Audit Committee من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، وأستراليا وغيرها من الدول ، كما أن هناك العديد من الهيئات العلمية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم التي اهتمت بتحديد قواعد تكوين لجان المراجعة والاشتراطات الواجب توافرها في أعضائها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم المنفعة المتوقعة منها تجاه عملية إعداد القوائم المالية

وكل من المراجعة الداخلية والخارجية . ففي مصر بصدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصري والخاص بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية رقم (٣٠) في ٢٠٠٢/٦/١٨ أصبح وجود لجنة المراجعة شىء مُلزم للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة ، حيث نص القرار في المادة رقم (٧) على ضرورة أن يكون لكل شركة مقيدة - لها أوراق مالية بجداول البورصة - لجنة مراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة ولا يقل أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال أعمال الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و برئاسة أحدهم ، وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كاف منهم يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوى الخبرة وتقوم اللجنة بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة ، وتقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرة تقريراً شهرياً عن أعمالها يتضمن مقترحاتها وتوصياتها (قرار الهيئة العامة لسوق المال المصري ، عام ٢٠٠٢) .

وعلى الرغم من الإهتمام البالغ الذى حظيت به لجنة المراجعة من قبل الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين ، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للجنة المراجعة حيث أن تكوين اللجنة وشروط اختيار أعضائها وطبيعة مهامها تختلف من شركة لأخرى حسب رؤية تلك الشركة لجدوى وجود لجنة المراجعة ، وباستقراء الباحثون لمجموعة من الدراسات السابقة (مثل الغرباوي ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٢-٢٣) ، (الرحيلي ، ٢٠٠٥ ، ص ١١) ، (الجندي ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٣) ، (PremSika,2006)) تبين أن جميع التعريفات إتفقت على أن لجنة المراجعة يمكن تعريفها في ظل أربع خصائص مميزة لها ، ألا وهي :

- ١- لجنة فرعية منبثقة من مجلس إدارة الشركة .
 - ٢- عضوية اللجنة قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين .
 - ٣- عدد أعضائها يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء .
 - ٤- مسؤوليات اللجنة تتعلق بمراجعة التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ، كذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة .
- هذا ويتمثل الهدف الأساسى من تكوين لجنة المراجعة فى الحد من الإتصال المباشر بين المراجع والإدارة التنفيذية بالشركة التي

تقوم بإعداد القوائم المالية محل المراجعة ليحد من تكوين أى علاقات شخصية بين المراجع والإدارة التنفيذية ، وبالتالي إضعاف قدرة الإدارة التنفيذية على ممارسة الضغوط على المراجع من ناحية أخرى مما يدعم استقلال المراجع .

وحتى يمكن الوصول إلى هذا الهدف لابد أن تتصف لجنة المراجعة بالفعالية وفعالية اللجنة تتوقف على تمتعها بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلي : (Rezaee ,2004, p.134)

١- حجم واستقلال أعضاء لجنة المراجعة : يجب أن تقتصر عضوية لجنة المراجعة على الأعضاء المستقلين أولاً ، وفى حالة عدم توافر العدد الكافى يجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين ، وقد أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ٢٠١١ إلى أنه تشكل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين أحدهم خبير فى الشؤون المالية والمحاسبية.

٢- توافر الخبرة لأعضاء لجنة المراجعة : لايعتبر توافر الإستقلال فى عضو لجنة المراجعة ضماناً كافياً ، إذ لابد من توافر الخبرة اللازمة فى الشؤون المالية والمحاسبية وذلك نظراً لطبيعة مهام اللجنة ، بالإضافة إلى توافر الخبرة بمجال وطبيعة عمل الشركة .

٣- فترة العضوية لأعضاء لجنة المراجعة : لابد أن تكون فترة عضوية لجنة المراجعة فترة متوسطة من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وذلك حتى لا تكون فترة قصيرة جداً ، مما يؤدي إلى عدم مقدرة أعضاء اللجنة على التعرف على هيكل الرقابة الداخلية للشركة ، مع عدم القدرة على الإلمام بطبيعة أعمال الشركة ، كما يجب ألا تكون فترة طويلة جداً ، مما قد يسمح بوجود علاقات شخصية وصدقات بين أعضاء اللجنة والمديرين داخل الشركة مما يؤثر سلباً على استقلالها.

٤- عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة : لابد من وضع ضوابط عامة فى الشركة لتنظيم عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة وذلك وفقاً لعبء عمل لجنة المراجعة ، وقد حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ٢٠١١ أنه يجب أن تجتمع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر . كما أن تكوين لجنة مراجعة فعالة تتضمن بالإضافة إلى ماسبق ذكره مايلي (مركز المديرين المصرى ، ٢٠٠٨) :

- ١- يجب على لجنة المراجعة أن تضع برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة ويحدد نطاق مسؤوليات اللجنة واختصاصاتها ويجب الإفصاح عن هذه الاختصاصات للمساهمين وتعد اللجنة تقريراً دورياً عن إنجازاتها ويتم رفع هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة .
 - ٢- يجب إعداد محضر إجتماع سنوى ويتم توزيعه على أعضاء اللجنة وبعد موافقة أعضاء اللجنة عليه يتم رفعه إلى كافة أعضاء مجلس الإدارة .
 - ٣- يجب مكافأة لجنة المراجعة ، وأن تتم عملية التقييم رسمياً وبصفة دورية إلا أنه يمكن إجراء تقييمات إضافية حسب الحاجة خلال العام وهذه التقييمات كالتالى :
 - ١- مقارنة أنشطة اللجنة بالممارسات الزائدة .
 - ٢- مقارنة أنشطة اللجنة بما تنص عليه الإختصاصات المنوط إليهم وبأية أهداف أخرى وضعها مجلس الإدارة ضمن أهداف اللجنة .
 - ٣- التشاور مع المراجعين الخارجيين حول أساليب تطوير وتحسين أداء لجنة المراجعة .
- وتضيف دراسة (أنيس ، ٢٠١٤ ، ص ٤٧٢) أنه يتعين على لجنة المراجعة إعداد تقرير (شهادة) سنوى أو دورى أسوة بما يقدمه المراجع الخارجى إلى المساهمين بحيث يشتمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وأن القوائم المالية لا تحتوى على أى تحريف جوهرى أو معلومات مضللة ، ومناقشة تقرير المراجع الخارجى .
- وبعد أن تناولنا كيفية الوصول إلى لجنة المراجعة الفعالة ، لا بد من توجيه النظر إلى كيفية قياس فعالية أداء لجنة المراجعة ، وقد أشارت دراسة (يس ، ٢٠١١ ، ص ٨١) إلى مؤشرات قياس فعالية أداء لجنة المراجعة والتي تمثلت في :
- أولاً : فيما يتعلق بتحقيق الأهداف :**
- أ- تحسين مصداقية القوائم المالية .
 - ب- المحافظة على نظام رقابة داخلية فعال .
 - ج - المحافظة على التزام العاملين بالقوانين ، واللوائح ، والنظم .

د- حماية استقلال المراجع الخارجى والمراجع الداخلى .

ثانياً : فيما يتعلق بالناحية التقريرية :

أ- التقرير عن المخاطر .

ب- التقرير عن نظام الرقابة الداخلية .

ج - التقرير عن إجراءات حوكمة الشركات .

ثالثاً : فيما يتعلق بنشاط لجنة المراجعة :

أ- الإلتزام بالأجندة السنوية لأعمال اللجنة .

ب- الإلتزام بلائحة لجنة المراجعة .

ج - المحافظة على مجموعة من العناصر الداخلية ، والخارجية من الكفاءات ، والخبرات ، والمهارات التي تساعد اللجنة على أداء مسؤولياتها .

وحيث أن الفعالية ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف المحددة مقدماً فإن الباحثة سوف تعتمد على المؤشرات السابقة لقياس فعالية أداء لجنة المراجعة ، وحيث أن الحرص على اختيار الخبرات والأشخاص المؤهلين بدرجة كافية لشغل العمل بلجان المراجعة والإحتفاظ لها بالاستقلالية وعدم التبعية للإدارة التنفيذية بالإضافة إلى التقرير عن المخاطر ونظام الرقابة الداخلية وإجراءات حوكمة الشركات هو السبيل لتعظيم قيمة ما تؤديه لجان المراجعة من مهام ومسؤوليات والتي تتمثل فى (مركز المديرين المصرى ، ٢٠١١ ، ص ٢٠) :

- ١- تقييم كفاءة المدير المالى وباقى أفراد الإدارة المالية .
- ٢- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- ٣- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- ٤- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
- ٥- دراسة خطة المراجعة مع مراقب الحسابات على القوائم المالية والإدلاء بملاحظاتها عليها .
- ٦- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ماتم بشأنها .
- ٧- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه وعزله.

٨- اعتماد قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية والموافقة المسبقة على أتعابه عن تلك العمليات .

٩- دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها .

١٠- دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها .

١١- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه .

١٢- أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة .

إلا أنه يتضح لدى الباحثة للتأكيد على فعالية لجان المراجعة في إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية فإنه من المهم أن تقوم اللجنة بخلق حوار مفتوح وصريح ومنتظم مع المشاركين في العمل وهم الإدارة المالية العليا وموظفي المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين لتحسين جودة التقارير المالية وإضفاء مزيد من الشفافية والأمان المالي للمتعاملين في السوق .

وبعد أن تناولت الباحثة فعالية لجنة المراجعة وكيفية قياس وتطوير هذه الفعالية ، بالإضافة إلى مؤشرات قياس أداء لجنة المراجعة فإن هناك ضرورة ملحة إلى معرفة دور لجنة المراجعة الفعالة باعتبارها أحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية في تفعيل دور الحوكمة ، حيث نلاحظ أن هناك علاقات تأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات ويتضح ذلك فيما يلي :-

أ- أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة لمجلس الإدارة في مساعدة المجلس في تنفيذ مهامه ومسئولياته ، وخاصة فيما يتعلق بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ، حيث تعمل بوصفها وسيط بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي .

ب- أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة للمراجع الداخلي في دورها في اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية ، وتوفير الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية ، وحل أي نزاع بين المراجع الداخلي والإدارة ، فهي تعمل بوصفها وسيطاً بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية ، وتساعد في تدعيم الإستقلال النسبي للمراجع الداخلي .

ج - أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة لمراجع الحسابات في تدعيم استقلاله وقيامه بدوره بدون أي ضغوط أو تدخل من

الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات.

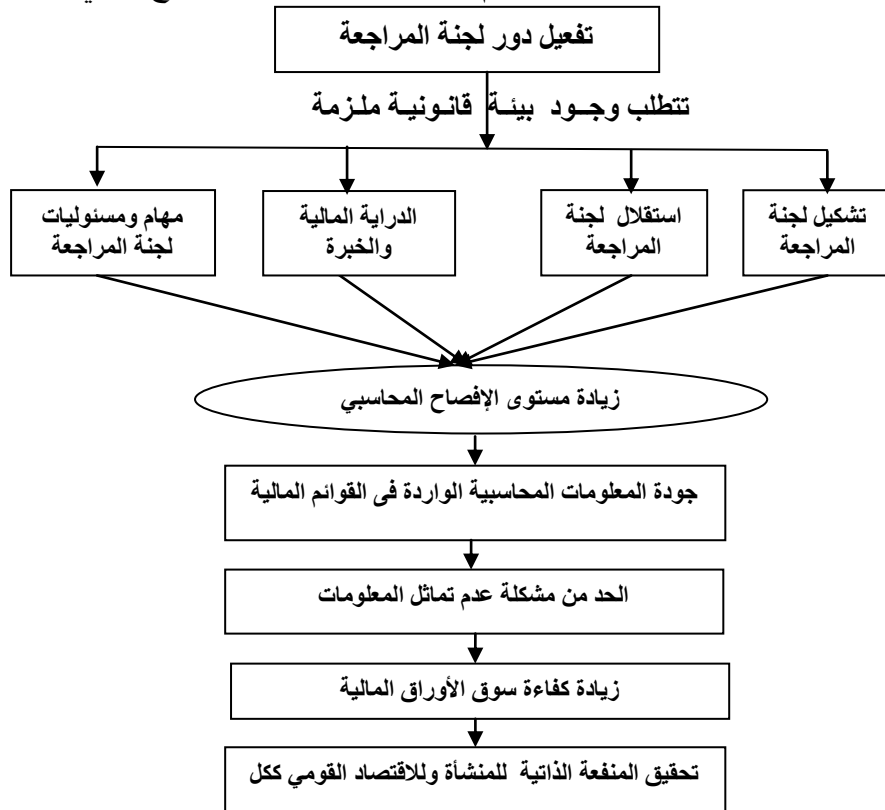
د- أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في معرفة دورها في زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات والتقارير المالية .

بعد أن تناولت الباحثة فعالية لجنة المراجعة وكيفية قياس هذه الفعالية بالإضافة إلى دور لجنة المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية في تفعيل الحوكمة ، لزم الأمر الإشارة إلى دور **لجنة المراجعة الفعالة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات** ويتضح ذلك الدور جلياً فى :

١- ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من اشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة ، حيث تعتبر لجان المراجعة تطويراً لعملية المراجعة في معناها الواسع ، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدي مسؤولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية.

٢- التأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة ، أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمى سليم يضمن جودة التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو للإستخدام الداخلى ، كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة يؤدي إلى تدعيم المركز الإقتصادي للمنظمة من خلال تزويد باقى أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شئون المنظمة ، فهي خط إتصال رسمى بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة ، وبالتالي رفع الجودة الشاملة للمنظمة ، الأمر الذى سيكون له إعتكاس إيجابى على زيادة جودة ومصداقية المعلومات

الواردة في القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة المستثمر وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، أو أي مشاكل أخرى قد تتعرض لها الشركة وحتى يمكنها التحقق من مصداقية المعلومات فيجب أن تحرص اللجنة على الحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة وفي مواعيد ملائمة للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها. ومما سبق ، تقوم الباحثة ببناء الإطار المقترح التالي :



شكل رقم (٢) إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات^(١)

(١) المصدر : من إعداد الباحثة

ويتضح من الإطار المقترح السابق أن لجنة المراجعة الفعالة تساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق مراجعة المعلومات والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والإفصاح ، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية ومراجعة أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة ، والتأكد من إستقلال المراجع الخارجي ، وبالتالي تساهم لجنة المراجعة الفعالة في تدعيم جودة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المنشأة وإدارتها وهذا كله يؤدي إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية .

٣/٧ دراسة ميدانية حول مدى تفعيل لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات الداخلية على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

تعد الدراسة الميدانية محاولة لدعم الجانب النظري على إمكانية تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات الداخلية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، من خلال استقراء وتحليل آراء مجتمع الدراسة بما يتمتعوا به من خبرة علمية وعملية واختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك لتأكيد النتائج التي تم التوصل إليها في الإطار النظري وذلك على النحو التالي :

١/٣/٧ أسلوب جمع البيانات :

- قامت الباحثة بتصميم قائمة استقصاء تشتمل على مجموعة من الأسئلة تغطي كافة البيانات المطلوبة ، والمتمثلة في :
- بيانات شخصية عن المستقصى منهم (الصفات الديموجرافية) لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقصى منهم وخبرتهم العلمية والعملية .
 - بيانات لإختبار فروض الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale Questions ، وتأخذ الاجابات أوزاناً ترجيحية تبدأ من ١ إلى ٥ ، (٥ موافق تماماً - ٤ موافق - ٣ محايد - ٢ غير موافق - ١ غير موافق تماماً) .

٢/٣/٧ مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

تمثل مجتمع الدراسة في المستثمرين ومعدى القوائم المالية والأكاديميين ، كما تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة مجموعات ، على النحو التالي :

المجموعة الأولى: وتمثل هذه المجموعة فئة المستثمرين ، من العاملين بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية .

المجموعة الثانية : وتمثل هذه المجموعة فئة معدى القوائم المالية ، من المديرين التنفيذيين العاملين بالشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

المجموعة الثالثة : وتمثل هذه المجموعة فئة الأكاديميين، من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة في جمهورية مصر العربية ، هذا وقد تم اختيار عينة الدراسة عشوائياً .

٣/٣/٧ طرق جمع البيانات :

تم جمع البيانات باستخدام الطرق التالية :

- ١- المقابلة الشخصية للمستقصى منهم .
- ٢- إرسال قائمة الاستقصاء بالفاكس للمستقصى منهم واستلام الرد بنفس الطريقة .
- ٣- إرسال قائمة الاستقصاء عبر البريد الإلكتروني للمستقصى منهم والرد بنفس الطريقة .

٤/٣/٧ تفرغ البيانات

قامت الباحثة بتوزيع ٢٧٥ استمارة على جميع مفردات العينة ، حيث بلغت الاستثمارات المستردة والقابلة للتحليل ٢٠٧ استمارة . وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

بيان	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المستردة والقابلة للتحليل	معدلات الاستجابة	النسبة المئوية للاستثمارات المستردة
البنوك	١٠٠	٧٨	٧٨%	٣٧.٦٨%
المديرين التنفيذيين	٧٥	٥٦	٧٤.٦٧%	٢٧.٠٦%
الأكاديميين	١٠٠	٧٣	٧٣%	٣٥.٢٦%
الإجمالي	٢٧٥	٢٠٧	٧٥.٢٧%	١٠٠%

جدول رقم (١)

عدد ونسب الاستثمارات المستردة والقابلة للتحليل

وبلاحظ من الجدول السابق رقم (١) أن معدل الاستجابة الإجمالي قد وصل إلى ٧٥.٢٧% وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما على الرغم من الصعوبات المتعارف عليها عند استخدام قوائم الاستقصاء في عملية تجميع بيانات الدراسة الميدانية .

٥/٣/٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات ونتائجه :

اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على المنهج العلمي بما يحقق الدقة والموضوعية في التفسير وتحليل العلاقات بين المتغيرات حيث تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS version 22 (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences

وقد اعتمدت الباحثة على استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- ١- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس الإتساق الداخلي للمستقصى منهم حول متغيرات الدراسة ، وهو أسلوب يهتم بمدى إمكانية الاعتماد على نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء بمعنى مدى تجانس الإجابات بين المستقصى منهم ومدى إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات ومعامل الصدق .
- ٢- المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) .
- ٣- اختبار معامل الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقة .
- ٤- تحليل الانحدار المتعدد من أجل اختبار معنوية العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع واحد .
- ٥- اختبار كروسكال واليس Kruskal – Wallis للوقوف على مدى وجود فروق بين آراء المستقصى منهم .

٦/٣/٧ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

أ- الصدق الظاهري

عرضت عبارات المقياس في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تم اختيارهم من المتخصصين ، وذلك لابداء آرائهم فيما يلي :

- ١- تحديد انتماء كل عبارة من عبارات المقاييس للبعد الذي وردت ضمنه أو عدم انتمائها .
- ٢- صلاحية العبارات لقياس ما وضعت لأجله .

- ٣- شمولية المقاييس لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة .
 ٤- مناسبة عدد العبارات لتوضيح البعد الذي يتضمنها .
 ٥- وضوح صياغة كل عبارة للمستقصى منهم ، وإمكانية تعديل صياغة ، أو حذف أو إضافة عبارات جديدة ليصبح المقياس أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي بني من أجله .

ب- ثبات وصدق متغيرات الدراسة

باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة قد تبين أن قيم معاملى الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة ، هذا وقد سجل أعلى ثبات بالنسبة لمتغيرات الدراسة (مهام واختصاصات لجنة المراجعة) و (استقلال لجنة المراجعة) حيث بلغ معاملى الثبات (٠.٨٩٢ ، ٠.٦٧٧) على الترتيب ، بينما سجل أقل ثبات بالنسبة لمتغيرات الدراسة كلاً من (تشكيل لجنة المراجعة) و (الدراية المالية والخبرة) حيث بلغ معاملى الثبات (٠.٦٢٥،٠.٦٤٤) على الترتيب ، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الإعتماد عليها فى تعميم النتائج على مجتمع الدراسة ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) :

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ	الصدق
عدم تماثل المعلومات	٩	٠.٦٢١	٠.٧٨٨
لجنة المراجعة	٢٩	٠.٨٩٥	٠.٩٤٦
تشكيل لجنة المراجعة	٣	٠.٦٢٥	٠.٧٩١
استقلال لجنة المراجعة	٦	٠.٦٧٧	٠.٨٢٣
الدراية المالية والخبرة	٤	٠.٦٤٤	٠.٨٠٢
مهام واختصاصات لجنة المراجعة	١٦	٠.٨٩٢	٠.٩٤٤

جدول رقم (٢)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل الفاكرونباخ
 ٧/٣/٧ التحليل الوصفي لإجابات أداة الدراسة الميدانية :

قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وذلك لقياس اتجاهات المستقصى آرائهم وهم فئة

(المستثمرين ، معدى القوائم المالية ، الأكاديميين) وذلك بالنسبة لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي :-

أ- المقاييس الإحصائية الوصفية لمحور الإجراءات التي تتسبب في حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات وتؤثر على قرارات المستثمرين

استجابة كل فئة												متغيرات
الأكاديميين				معدى القوائم المالية				المستثمرين				
الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	المتوسط حسابى	
١	٧.٩٨	٠.٣٨	٤.٨٢	٣	١٤.٣٣	٠.٦٦	٤.٦٦	١	٩.٤٣	٠.٤٤	٤.٧٣	١- صفقات الداخلين ومعناها وجود معلومات داخلية ذات قيمة بالنسبة لقرارات المستثمرين ولم تتاح لكافة المتعاملين فى السوق.
٣	١٥.٧	٠.٦٧	٤.٢٨	٢	١٢.٩٥	٠.٦٠	٤.٦٧	٢	١٤.٠	٠.٦٣	٤.٥٣	٢- تسريب المعلومات المحاسبية ومعناه أن تتاح معلومات محاسبية للمستثمرين من الإدارة للمقربين وتكون بين المستثمرين مع بعضهم.
٥	٢٠.٦	٠.٧٤	٣.٥٨	٥	٢١.٢٢	٠.٨١	٣.٨٢	٥	٢٦.٣	٠.٩٧	٣.٦٩	٣- سوء الفهم والتفسير والإنتاج والإسناد لدلال للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين .
٦	٢٤.٥	٠.٨٠	٣.٢٨	٩	٣٠.٦٦	٠.٩٩	٣.٢٣	٦	٣٠.٢	٠.٩٩	٣.٢٩	٤- صغر حجم السوق ومعناه قلة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء .
٧	٢٥.٥	١.٠٢	٤.٠٢	٤	٢٠.٥٤	٠.٨٦	٤.١٩	٩	٣٨.٠	١.٣١	٣.٤٦	٥- تأخر نشر التقارير والقوائم المالية بصورة

ملحوظة عن تاريخ انتهاء السنة المالية .												
٢	١٤.٠	٠.٦٢	٤.٤٣	١	١٢.٠٨	٠.٥٣	٤.٤٤	٣	١٤.٢	٠.٦٠	٤.٢٣	٦- نقص المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في سوق الأوراق المالية سيؤدي إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى أداء الوحدات الاقتصادية.
٨	٤٨.٨	١.١٧	٢.٤١	٨	٢٩.٤٨	٠.٩٥	٣.٢٥	٧	٣٣.٢	١.٠٩	٣.٢٨	٧- كثرة المعلومات غير المحاسبية البديلة التي تنشرها الشركة في الصحف ووسائل الإعلام .
٩	٥٠.٩	١.٤١	٢.٧٨	٧	٢٥.١٠	٠.٨٧	٣.٤٨	٨	٣٤.٢	١.٠٦	٣.١٠	٨- لقاءات المحللين الماليين مع مسنولي الشركات وحصولهم على معلومات تساعد في توقع الأرباح السنوية .
٤	١٧.٣	٠.٧٨	٤.٥٢	٦	٢١.٩٥	٠.٩٦	٤.٤١	٤	١٩.٣	٠.٨١	٤.٢٠	٩- استخدام المعلومات الداخلية بصورة غير قانونية في تنفيذ صفقات مالية في السوق بواسطة الداخليين .
	١١.١	٠.٤٢	٣.٧٩		١١.٤	٠.٤٦	٤.٠١		١١.٨	٠.٤٥	٣.٨٣	المتوسط العام

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لمحور الإجراءات التي تتسبب في حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) مايلي :

(١) آراء عينة المستثمرين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "الإجراءات التي تتسبب في حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات وتؤثر على قرارات المستثمرين"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٣) ، وبمعامل اختلاف قدره (١١.٨٨ %) ، مما يدل على الإتفاق في الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٨.١٢) % .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، صفقات الداخليين ومعناها وجود معلومات داخلية ذات قيمة بالنسبة لقرارات المستثمرين ولم تتاح لكافة المتعاملين في السوق ، تسريب المعلومات المحاسبية ومعناها أن تتاح معلومات محاسبية للمستثمرين من الإدارة للمقربين وتكون

بين المستثمرين مع بعضهم ، نقص المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في سوق الأوراق المالية سيؤدي إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى الوحدات الإقتصادية ، استخدام المعلومات الداخلية بصورة غير قانونية في تنفيذ صفقات مالية في السوق بواسطة الداخلين ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٩.٤٣%) ، (١٤.٠٦%) ، (١٤.٢٠%) ، (١٩.٣١%) على التوالي .
- وأقل العبارات اتفاقاً ، كثرة المعلومات غير المحاسبية البديلة التي تنشرها الشركة في الصحف ووسائل الإعلام ، لقاءات المحللين الماليين مع مسئولى الشركات وحصولهم على معلومات تساعد في توقع الأرباح السنوية ، تأخر نشر التقارير والقوائم المالية بصورة ملحوظة عن تاريخ انتهاء السنة المالية ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٣٣.٢٧%) ، (٣٤.٢٩%) ، (٣٨.٠١%) على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٢) آراء عينة معدى القوائم المالية :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "الإجراءات التي تتسبب في حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات وتؤثر على قرارات المستثمرين " ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٠١٩) ، وبمعامل اختلاف قدره (١١.٤٥%) ، مما يدل على الاتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٨.٥٥%).
- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، نقص المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها فى سوق الأوراق المالية سيؤدى إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى أداء الوحدات الإقتصادية ، تسريب المعلومات المحاسبية ومعناه أن تتاح معلومات محاسبية للمستثمرين من الإدارة للمقربين وتكون بين المستثمرين مع بعضهم ، صفقات الداخلين ومعناها وجود معلومات داخلية ذات قيمة بالنسبة لقرارات المستثمرين ولم تتاح لكافة المتعاملين فى السوق ، تأخر نشر التقارير والقوائم المالية بصورة ملحوظة عن تاريخ انتهاء السنة المالية ، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٢.٠٨%) ، (١٢.٩٥%) ، (١٤.٣٣%) ، (٢٠.٥٤%) على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، لقاءات المحللين الماليين مع مسئولى الشركات وحصولهم على معلومات تساعد فى توقع الأرباح السنوية ، كثرة المعلومات غير المحاسبية البديلة التي تنشرها الشركة فى

الصحف ووسائل الإعلام ، صغر حجم السوق ومعناه قلة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٥.١٠%) ، (٢٩.٤٨%) ، (٣٠.٦٦%) على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٣) آراء عينة الأكاديمين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور " الإجراءات التي تتسبب في حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات وتؤثر على قرارات المستثمرين " ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٣.٧٩) ، ومعامل اختلاف قدره (١١.١٤%) ، مما يدل على الإتفاق في الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٨.٨٦%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، صفقات الداخلين ومعناها وجود معلومات داخلية ذات قيمة بالنسبة لقرارات المستثمرين ولم تتاح لكافة المتعاملين في السوق ، نقص المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في سوق الأوراق المالية سيؤدي إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى أداء الوحدات الإقتصادية ، تسريب المعلومات المحاسبية ومعناه أن تتاح معلومات محاسبية للمستثمرين من الإدارة للمقربين وتكون بين المستثمرين مع بعضهم ، استخدام المعلومات الداخلية بصورة غير قانونية في تنفيذ صفقات مالية في السوق بواسطة الداخلين ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٧.٩٨%) ، (١٤.٠٤%) ، (١٥.٧٩%) ، (١٧.٣٤%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، تأخر نشر التقارير والقوائم المالية بصورة ملحوظة عن تاريخ انتهاء السنة المالية ، كثرة المعلومات غير المحاسبية البديلة التي تنشرها الشركة في الصحف ووسائل الإعلام ، لقاءات المحللين الماليين مع مسؤولي الشركات وحصولهم على معلومات تساعد في توقع الأرباح السنوية ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٥.٥٠%) ، (٤٨.٨٢%) ، (٥٠.٩٥%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

ب- المقاييس الإحصائية الوصفية لمحور تفعيل آلية لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

١- تشكيل لجنة المراجعة

استجابة كل فئة			متغيرات
الأكاديمين	معدى القوائم المالية	المستثمرين	

الترتيب	معامل الاختلاف	الإحرف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحرف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحرف معيارى	المتوسط حسابى	
٢	١٦.٥١	٠.٦٣	٣.٨٢	١	١٤.٧٦	٠.٥٧	٤.١٧	٣	٣٠.٣٩	١.٠٨	٣.٥٧	١ - تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفى حالة عدم توافر العدد الكافى تلجأ إلى غير التنفيذيين .
٣	٢٣.٠٥	٠.٩٠	٣.٩٠	٣	١٩.٧٢	٠.٧٦	٣.٨٧	٢	٢٥.٩١	٠.٩٩	٣.٨٢	٢ - الإفصاح فى التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة.
١	١٦.٤٩	٠.٦٩	٤.٢٣	٢	١٦.٢٢	٠.٦٤	٣.٩٨	١	١٥.٦٧	٠.٦٥	٤.١٦	٣ - يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة فى الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.
	١٥.٤٧	٠.٦١	٣.٩٩		١١.١٦	٠.٤٤	٤.٠١		١٨.٣١	٠.٧٠	٣.٨٥	المتوسط العام

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفي لتشكيل لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) مايلى :

(١) آراء عينة المستثمرين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لتشكيل لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٣.٨٥) ، ومعامل إختلاف قدره (١٨.٣١%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٨١.٦٩%)

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة فى الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من

أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (١٥.٦٧%) .

- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة ، تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفي حالة عدم توافر العدد الكافي نلجأ إلى غير التنفيذيين ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (٣٠.٣٩%) ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٢) آراء عينة معدى القوائم المالية :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لتشكيل لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤.٠١) ، ومعامل إختلاف قدره (١١.١٦%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٨.٨٤%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفي حالة عدم توافر العدد الكافي نلجأ إلى غير التنفيذيين ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (١٣.٧٦%) .

- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة ، الإفصاح فى التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (١٩.٧٢%) ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٣) آراء عينة الأكاديمين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لتشكيل لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٣.٩٨) ، ومعامل إختلاف قدره (١٥.٤٧%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٤.٥٣%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة فى الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (١٦.٤٩%) .

- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة ، الإفصاح فى التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة ، وذلك بمعامل اختلاف وقدره (٢٣.٠٥%) ، وذلك طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

٢- استقلال لجنة المراجعة

استجابة كل فئة												متغيرات
الاكاديميين				معدى القوائم المالية				المستثمرين				
الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	متوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحراف معيارى	المتوسط حسابى	
٢	٨.٢٤	٠.٣٩	٤.٨٠	١	٦.٥٣	٠.٣٢	٤.٩٢	٣	١٤.٦١	٠.٦٨	٤.٦٥	١- يودى الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة الى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٣	٩.٩٩	٠.٤٦	٤.٦٨	٢	٦.٨٥	٠.٣٣	٤.٨٧	١	٨.٢٦	٠.٣٩	٤.٨٠	٢- يجب الا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل فى ممارسته لتقديره المستقل .
٤	١٥.٨	٠.٧١	٤.٤٧	٥	١١.٩	٠.٥٢	٤.٣٥	٥	٢١.١٥	٠.٨٧	٤.١٢	٣- لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه فى أى وظيفة تنفيذية بالشركة فى خلال بضعة سنوات ماضية .
١	٦.٧٩	٠.٣٣	٤.٨٧	٣	١٠.٣	٠.٤٩	٤.٧٨	٢	٩.٢٥	٠.٤٣	٤.٧٤	٤- ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو فى مجلس الإدارة .
٥	٢٠.٠	٠.٨٣	٤.١٦	٤	١١.٦	٠.٥٤	٤.٦٧	٤	١٨.٣٣	٠.٧٨	٤.٢٥	٥- يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٦	٢١.٧	٠.٨٠	٣.٧١	٦	١٦.٣	٠.٦٤	٣.٩٤	٦	٢٤.٤٢	٠.٩٨	٤.٠٣	٦- تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
	٥.٥٩	٠.٢٤	٤.٤٥		٦.٠٩	٠.٢٨	٤.٥٩		٩.٥٨	٠.٤٢	٤.٤٣	المتوسط العام

جدول رقم (٥)
الإحصاء الوصفي لإستقلال لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) مايلي :

(١) آراء عينة المستثمرين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لإستقلال لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤.٤٣) ، ومعامل إختلاف قدره (٩.٥٨%) ، مما يدل على الإتفاق في الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٠.٤٢%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل في ممارسته لتقديره المستقل ، ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو في مجلس الإدارة ، وذلك بمعاملات إختلاف مقدارها (٨.٢٦%) ، (٩.٢٥%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه في أى وظيفة تنفيذية بالشركة في خلال بضعة سنوات ماضية ، تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعاملات إختلاف مقدارها (٢١.١٥%) ، (٢٤.٤٢%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة (٢) آراء عينة معدى القوائم المالية :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لإستقلال لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤.٥٩) ، ومعامل إختلاف قدره (٦.٠٩%) ، مما يدل على الإتفاق في الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٣.٩١%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤدي الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات ، يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل في ممارسته لتقديره المستقل ، وذلك بمعاملات إختلاف مقدارها (٦.٥٣%) ، (٦.٨٥%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه في أى وظيفة تنفيذية بالشركة في خلال بضعة سنوات ماضية ، تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعاملات اختلاف (١١.٩٣%) ، (١٦.٣٢%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة (٣) آراء عينة الأكاديمين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لإستقلال لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٤٥) ، ومعامل إختلاف قدره (٥.٥٩%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٤.٤١%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو فى مجلس الإدارة، يؤدى الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٦.٧٩%) ، (٨.٢٤%) ، على التوالي.

- وأقل العبارات اتفاقاً ، يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٠.٠٣%) ، (٢١.٧٧%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

٣- الدراية المالية والخبرة لأعضاء لجنة المراجعة

استجابة كل فئة											
متغيرات	المستثمرين			معدى القوائم المالية			الاكاديميين				
	المتوسط حسابى	الإحتراف معيارى	معامل الإختلاف	الترتيب	المتوسط حسابى	الإحتراف معيارى	معامل الإختلاف	الترتيب	المتوسط حسابى	الإحتراف معيارى	معامل الإختلاف
١- يودى التأهيل العلمى	٤.٧٤	٠.٤٩	١٠.٤٣	١	٤.٨٧	٠.٣٣	٦.٨٥	١	٤.٧٦	٠.٤٢	٨.٩٤

											والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .	
٢	٩.٩٦	٠.٤٧	٤.٧٤	٢	٦.٨٥	٠.٣٣	٤.٨٧	٢	١٢.٨١	٠.٥٧	٤.٤٨	٢- يؤدى توافق المعرفة والإلمام بالجوانب المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٣	١٤.٥ ٣	٠.٦٤	٤.٤٣	٣	١٠.٧٠	٠.٤٩	٤.٦٠	٣	١٧.٣١	٠.٧٥	٤.٣٣	٣- يتم إعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء لجنة المراجعة.
٤	٢١.٢ ٩	٠.٨٧	٤.١١	٤	١٢.٠٥	٠.٥٣	٤.٤٦	٤	٢١.٢١	٠.٩٠	٤.٢٤	٤- ضرورة تقييم خبرة العضو فى النواحى المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية .
	٧.٦٧	٠.٣٤	٤.٥١		٦.١٦	٠.٢٩	٤.٧٠		١٠.٨٩	٠.٤٨	٤.٤٥	المتوسط العام

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي للدراسة المالية والخبرة لأعضاء لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلى :

(١) آراء عينة المستثمرين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة للدراسة المالية والخبرة لأعضاء

لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٤٥) ، ومعامل إختلاف قدره (١٠.٨٩%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٨٩.١١%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤدى التأهيل العلمى والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعامل إختلاف قدره (١٠.٤٣%) .

- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة، ضرورة تقييم خبرة العضو فى النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية ، وذلك بمعامل إختلاف قدره (٢١.٢١%) ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٢) آراء عينة معدى القوائم المالية :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة للدراسة المالية والخبرة لأعضاء لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٧٠٥) ، ومعامل إختلاف قدره (٦.١٦%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٣.٨٤%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤدى التأهيل العلمى والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعامل إختلاف قدره (٦.٨٥%) .

- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة ، ضرورة تقييم خبرة العضو فى النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية ، وذلك بمعامل إختلاف قدره (١٢.٠٥%) ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٣) آراء عينة الأكاديمين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة للدراسة المالية والخبرة لأعضاء لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٥١٤) ، ومعامل إختلاف قدره (٧.٦٧%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٢.٣٣%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات ، وذلك بمعامل اختلاف قدره (٨.٩٤%) .
- وأقل العبارات اتفاقاً عبارة ، ضرورة تقييم خبرة العضو في النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية ، وذلك بمعامل اختلاف قدره (٢١.٢٩%) ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .
- ٤- مهام واحتصاصات لجنة المراجعة

استجابة كل فئة												
الاكاديميين				معدى القوائم المالية				المستثمرين				متغيرات
الترتيب	معامل الاختلاف	الإحتراف معيارى	متوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحتراف معيارى	المتوسط حسابى	الترتيب	معامل الاختلاف	الإحتراف معيارى	المتوسط حسابى	
١٠	١١.٤	٠.٥٢	٤.٥٨	١٥	١٣.٨٥	٠.٦٥	٤.٧١	١٥	٢٣.٨٣	٠.٩٥	٤	١- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .
١	٧.٩٨	٠.٣٨	٤.٨٢	٣	٧.٢٧	٠.٣٥	٤.٨٥	١٠	١٨.٦٩	٠.٨٤	٤.٥٣	٢- التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية
٨	١٠.٢ ٣	٠.٤٧	٤.٦٥	٤	٧.٢٧	٠.٣٥	٤.٨٥	٢	١٠.١٦	٠.٤٧	٤.٦٦	٣- ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسئوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الاختصاصات للمساهمين .
٦	١٠.١ ٣	٠.٤٧	٤.٦٧	٢	٦.٨٥	٠.٣٣	٤.٨٥	٣	١٠.٣٣	٠.٤٨	٤.٧٠	٤- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأى لجنة المراجعة

												وتوصياتها إلى مجلس الإدارة .
٩	١١.٢	٠.٥١	٤.٦١	١٢	١١.٤٤	٠.٥٣	٤.٦٩	١٣	٢٣.١٦	٠.٩٥	٤.١١	٥- تقييم كفاءة المدير المالي وبقية أفراد الإدارة المالية .
٤	٩.٩٦	٠.٤٧	٤.٧٤	٥	٧.٢٧	٠.٣٥	٤.٨٥	٦	١١.٥١	٠.٥٣	٤.٦٤	٦- دراسة التقارير التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات .
١٤	١٦.٢ ٣	٠.٧٢	٤.٤٩	٦	٧.٢٧	٠.٣٥	٤.٨٥	١١	١٩.٢٠	٠.٨٢	٤.٣٠	٧- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
١٣	١٢.١ ٨	٠.٥٥	٤.٥٤	١١	١١.٠٣	٠.٥١	٤.٦٦	٨	١٣.٨٥	٠.٦١	٤.٤٦	٨- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية .
١٢	١٢.١	٠.٥٥	٤.٥٦	٩	٨.٠١	٠.٣٨	٤.٨٢	٧	١٢.٢٣	٠.٥٥	٤.٥١	٩- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .
٢	٨.٩٤	٠.٤٢	٤.٧٦	١	٠	٠	٥	٩	١٥.٠٩	٠.٧٠	٤.٦٩	١٠- تعمل لجنة المراجعة في تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين وقيامه بدوره بدون أي

											ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أي نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات .	
٧	١٠.١ ٤	٠.٤٧	٤.٧٢	٨	٧.٦٧	٠.٣٧	٤.٨٣	١	١٠.٠٩	٠.٤٨	٤.٧٦	١١- تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريباً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين
٣	٨.٩٤	٠.٤٢	٤.٧٦	١٠	٨.٩٣	٠.٤٢	٤.٧٦	٤	١٠.٧٨	٠.٤٩	٤.٩٥	١٢- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها .
١٥	١٧.٦ ٣	٠.٧٨	٤.٤٢	١٤	١٢.٦٥	٠.٥٤	٤.٣٣	١٤	٢٣.٨٢	٠.٩٨	٤.١١	١٣- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه .
١١	١١.٧ ٤	٠.٥٥	٤.٦٨	١٣	١١.٥٩	٠.٥٣	٤.٥٨	١٦	٢٤.٦٠	٠.٩٨	٤.٠١	١٤- التقييم السنوي لكفاءة واستقلال المراجع الخارجي وتقديم برأى اللجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين .
١٦	١٧.٦ ٧	٠.٧٦	٤.٣٢	١٦	١٤.٩٢	٠.٦٠	٤.٠٣	١٢	٢١.٩٥	٠.٨٧	٣.٩٨	١٥- يؤدي الحضور الدوري للاجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الأتقـل

												الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً
٥	٩.٩٩	٠.٤٦	٤.٦٨	٧	٧.٢٧	٠.٣٥	٤.٨٥	٥	١١.٢٥	٠.٥١	٤.٦٠	١٦- وجود لجنة المراجعة الفعالة يؤدي إلى زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات وضمان جودة التقارير المالية .
	٧.٤١	٠.٣٤	٤.٦٣		٦.١٣	٠.٢٩	٤.٧٢		٩.٦٤	٠.٤٢	٤.٤٢	المتوسط العام

جدول رقم (٧)

الإحصاء الوصفي لمهام واختصاصات لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) مايلي :

(١) آراء عينة المستثمرين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لمهام واختصاصات لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤.٤٢) ، ومعامل إختلاف قدره (٩.٦٤%) ، مما يدل على الإتفاق في الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٠.٣٦%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين ، ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسؤوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الإختصاصات للمساهمين ، دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأى لجنة المراجعة وتوصياتها إلى مجلس الإدارة ، - دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها ، وجود لجنة المراجعة الفعالة يؤدي إلى زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات وضمن جودة التقارير المالية ، وذلك بمعاملات إختلاف مقدارها (١٠.٠٩%) ، (١٠.١٦%) ، (١٠.٣٣%) ، (١٠.٧٨%) ، (١١.٢٥%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، يؤدي الحضور الدوري للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الأتقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً ، تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ، الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ، التقييم السنوي لكفاءة واستقلال المراجع الخارجى وتقديم برأى اللجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ، تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٢١.٩٥%) ، (٢٣.١٦%) ، (٢٣.٨٢%) ، (٢٣.٨٣%) ، (٢٤.٦٠%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة.

(٢) آراء عينة معدى القوائم المالية :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لمهام واختصاصات لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٧٢٨) ، ومعامل اختلاف قدره (٦.١٣%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٣.٨٧%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، تعمل لجنة المراجعة فى تدعيم استقلال المراجع الخارجى وقيامه بدوره بدون أى ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات ، دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأى لجنة المراجعة وتوصياتها إلى مجلس الإدارة ، التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية ، ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسئوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الإختصاصات للمساهمين ، دراسة التقارير التى تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٠.٠٠%) ، (٦.٨٥%) ، (٧.٢٧%) ، (٧.٢٧%) ، (٧.٢٧%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ، التقييم السنوي لكفاءة واستقلال المراجع الخارجى وتقديم برأى اللجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ، تقييم

مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه ، الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ، يؤدي الحضور الدوري للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الأتقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (١١.٤٤%) ، (١١.٥٩%) ، (١٢.٦٥%) ، (١٣.٨٥%) ، (١٤.٩٢%) ، على التوالي ، طبقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

(٣) آراء عينة الأكاديمين :

- أظهرت آراء مفردات عينة الدراسة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على عبارات محور "تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات " وذلك بالنسبة لمهام واختصاصات لجنة المراجعة ، وذلك بمتوسط حسابى قدره (٤.٦٣١) ، ومعامل اختلاف قدره (٧.٤١%) ، مما يدل على الإتفاق فى الآراء على هذا المحور بنسبة (٩٢.٥٩%) .

- من أهم العبارات اتفاقاً عبارة ، التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية ، تعمل لجنة المراجعة فى تدعيم استقلال المراجع الخارجى وقيامه بدوره بدون أى ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات ، دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها ، دراسة التقارير التى تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات ، وجود لجنة المراجعة الفعالة يؤدي إلى زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات وضمن جودة التقارير المالية ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (٧.٩٨%) ، (٨.٩٤%) ، (٨.٩٤%) ، (٩.٩٦%) ، (٩.٩٩%) ، على التوالي .

- وأقل العبارات اتفاقاً ، تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات فى المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية ، تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية ، دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها ، تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه ، يؤدي الحضور الدوري للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية

حوكمة الشركات على ألتقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً ،
 وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (١٢.١٠%) ، (١٢.١٨%) ،
 (١٦.٢٣%) ، (١٧.٦٣%) ، (١٧.٦٧%) ، على التوالي ، طبقاً
 لإستجابات مفردات عينة الدراسة .

ج المقاييس الإحصائية الوصفية لمحور تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (العينة ككل)

الترتيب	معدل الاختلاف	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	المتغيرات المستقلة
تشكيل لجنة المراجعة				
٢	٢٢.٢٩	٠.٨٥٣	٣.٨٢٦	١- تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفي حالة عدم توافر العدد الكافي نلجأ إلى غير التنفيذيين .
٣	٢٣.٢٣	٠.٨٩٨	٣.٨٦٥	٢- الإفصاح فى التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة.
١	١٦.٢٣	٠.٦٧٢	٤.١٤٠	٣- يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة فى الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.
استقلال لجنة المراجعة				
٣	١٠.٨٣	٠.٥١٨	٤.٧٨٣	٤- يؤدى الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
١	٨.٦٣	٠.٤١٣	٤.٧٨٣	٥- يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل فى ممارسته لتقديره المستقل
٤	١٧.٢٩	٠.٧٤٦	٤.٣١٤	٦- لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه فى أى وظيفة تنفيذية بالشركة فى خلال بضعة سنوات ماضية
٢	٨.٨١	٠.٤٢٣	٤.٨٠٢	٧- ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو فى مجلس الإدارة .
٥	١٧.٧٧	٠.٧٧١	٤.٣٣٨	٨- يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٦	٢١.٨٠	٠.٨٥٠	٣.٨٩٩	٩- تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة فى الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
الدراية والخبرة المالية للجنة المراجعة				
١	٩.٠٥	٠.٤٣٣	٤.٧٨٧	١٠- يؤدى التاهيل العلمى والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٢	١٠.٨٣	٠.٥٠٧	٤.٦٨١	١١- يؤدى توافر المعرفة والإلمام بالجوانب المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٣	١٤.٨١	٠.٦٥٨	٤.٤٤٤	١٢- يتم إعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء لجنة المراجعة.
٤	١٩.٢٠	٠.٨١٧	٤.٢٥٦	١٣- ضرورة تقييم خبرة العضو فى النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية .
مهام واختصاصات لجنة المراجعة				
١٤	١٨.٣١	٠.٨٠٦	٤.٤٠١	١٤- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .
١٥	١٢.٩٧	٠.٦١٣	٤.٧٢٥	١٥- التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية .
٣	٩.٦١	٠.٤٥٣	٤.٧١٥	١٦- ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسنوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الاختصاصات للمساهمين .
٢	٩.٥٢	٠.٤٥١	٤.٧٣٩	١٧- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأى لجنة

				المراجعة وتوصياتها إلى مجلس الإدارة .
١٢	١٧.١٠	٠.٧٦١	٤.٤٤٩	١٨- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية .
٦	١٠.٠٣	٠.٤٧٥	٤.٧٣٤	١٩- دراسة التقارير التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات .
١١	١٥.٩٩	٠.٧٢٣	٤.٥٢٢	٢٠- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
٩	١٢.٥٨	٠.٥٧٢	٤.٥٤٦	٢١- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية .
٨	١١.٤٠	٠.٥٢٦	٤.٦١٤	٢٢- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .
٧	١٠.٧٥	٠.٥١٦	٤.٨٠٢	٢٣- تعمل لجنة المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي وقيامه بدوره بدون أى ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات .
١	٩.٤٩	٠.٤٥٣	٤.٧٧٣	٢٤- تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين
٤	٩.٧٧	٠.٤٥٩	٤.٧٠	٢٥- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها .
١٦	١٩.١١	٠.٨١٩	٤.٢٨٥	٢٦- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه .
١٣	١٨.١٦	٠.٨٠٠	٤.٤٠٦	٢٧- التقييم السنوي لكفاءة واستقلال المراجع الخارجي وتقديم برأى اللجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين .
١٥	١٨.٩٨	٠.٧٨٢	٤.١٢١	٢٨- يؤدي الحضور الدورى للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الأتقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً .
٥	١٠	٠.٤٧٠	٤.٧٠	٢٩- وجود لجنة المراجعة الفعالة يؤدي إلى زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات وضمان جودة التقارير المالية .

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (العينة ككل)

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن :

تمثل أهم عوامل تفعيل تشكيل لجنة المراجعة " عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة في الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات " ، حيث بلغ معامل الإختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (١٦.٢٣) .

تمثل أهم العوامل لتفعيل استقلالية لجنة المراجعة " يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل في ممارسته لتقديره المستقل " ، حيث بلغ معامل الإختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٨.٦٣) .

تمثل أهم العوامل لتفعيل استقلالية لجنة المراجعة " التأهيل العلمى والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة " ، حيث بلغ معامل الإختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٩.٠٥) .

تمثل أهم عوامل تفعيل مهام واختصاصات لجنة المراجعة " تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين " ، حيث بلغ معامل الاختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٩.٤٩).

٨/٣/٧ اختبار فروض الدراسة

- الفرض الأول : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

متغيرات الفرض البحثي :

- المتغير المستقل ويتمثل في تفعيل دور لجنة المراجعة .

- المتغير التابع ويتمثل في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

T.Test		المعطيات المقطرة	المتغيرات المستقلة
المعنوية	القيمة		
٠.٠٠٠***	٤.٨٨٦		الحد الثابت
			تشكيل لجنة المراجعة
٠.٠٠٠***	٤.٦٩٨	٠.٢٧٣	١- تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفي حالة عدم توافر العدد الكافي تلجأ إلى غير التنفيذيين .
٠.٩٣١	٠.٠٨٦-	٠.٠٠٦-	٢- الإفصاح في التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة.
٠.٠٠٠***	٦.١٩٤	٠.٣٤٨	٣- يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة في الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.
			استقلال لجنة المراجعة
٠.٠٠٠***	٥.٣٠٢	٠.٣٧٦	٤- يؤدي الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٠.٠٠٠***	٤.٢٦٥	٠.٤٣٦	٥- يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أي إرتباطات عائلية مع أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل في ممارسته لتقديره المستقل .
٠.٠٠٠***	٥.٤٨٦-	٠.٣٧٣-	٦- لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه في أي وظيفة تنفيذية بالشركة في خلال بضعة سنوات ماضية .
٠.٠٠٠***	٣.٩٧٨-	٣٨١-	٧- ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو في مجلس الإدارة .
٠.٠٢١*	٢.٣٢١-	٠.١٥١-	٨- يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٠.٠١٢*	٢.٥٣٨	٠.١٩٤	٩- تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
			الدراية والخبرة المالية للجنة المراجعة
٠.٠١٧*	٢.٤١٨-	٠.٢٨١-	١٠- يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٠.٠٠٠***	٤.٦٩٨	٠.٤٩٩	١١- يؤدي توافر المعرفة والإلمام بالجوانب المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
٠.٠٠١***	٣.٢٧٤	٠.٣٢٥-	١٢- يتم إعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء لجنة المراجعة.
٠.٠٠٠***	٣.٨٣٨	٠.٢٩٨	١٣- ضرورة تقييم خبرة العضو في النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية .
			مهام واختصاصات لجنة المراجعة
٠.٠٠٢**	٣.١٨٠	٠.٣٣٣	١٤- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .
٠.٠٠٠***	٤.٤٦٩-	٠.٢٨١-	١٥- التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية .
٠.٠٠٠***	٣.٥٦٣-	٠.٢٤٩-	١٦- ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسؤوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الاختصاصات للمساهمين .

٠.٠٠٠***	٤.٦٦٣-	٠.٢٨٣-	١٧- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأى لجنة المراجعة وتوصياتها إلى مجلس الإدارة .
٠.٠١٦*	٢.٤٢٦-	٠.٢٢٤-	١٨- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية .
٠.٣٨٩	٠.٨٦٣-	٠.١٠٥-	١٩- دراسة التقارير التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات .
٠.٠٠٢**	٣.١١٨-	٠.٢٦٩-	٢٠- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
٠.٠٠٠***	٥.٣٠٢	٠.٣٧٦	٢١- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية .
٠.٠٠٠***	٥.٦٥٩	٠.٤٠٥	٢٢- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات فى المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .
٠.٩٧٦	٠.٠٣٠	٠.٠٠٢	٢٣- تعمل لجنة المراجعة فى تدعيم استقلال المراجع الخارجى وقيامه بدوره بدون أى ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات .
٠.٦٣٧	٠.٤٧٣-	٠.٠٣٧-	٢٤- تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين
٠.٠٠٢**	٣.٢٠٠	٠.٢٧٨	٢٥- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها .
٠.٠٠٠***	٤.٠٨٩	٠.٣١١	٢٦- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه .
٠.٠٩٠	١.٧٠٧	٠.١٧٠	٢٧- التقييم السنوى لكفاءة واستقلال المراجع الخارجى وتقديم برأى للجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين .
٠.٠٠٠***	٥.٧٢٨-	٠.٥٤٩-	٢٨- يودى الحضور الدورى للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الأتقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً .
٠.٠٠٠***	٣.٥٥٠	٠.٣٣٣	٢٩- وجود لجنة المراجعة الفعالة يودى إلى زيادة الشفافية وإمكانية الاعتماد على المعلومات وضمان جودة التقارير المالية .
٠.٨٩٢			معامل الارتباط
٠.٧٩٥			معامل التحديد R ²
٢٣.٦٩٩			قيمة ف
٢٩			درجات الحرية
٠.٠٠٠			المعنوية

**تشير إلى معنوية اختبار T-Test عند مستوي ٠.٠١ *تشير إلى معنوية اختبار T-Test عند مستوي ٠.٠٥

جدول رقم (٩)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر تفعيل دور لجنة المراجعة فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

يتضح من الجدول رقم (٩) مايلي :

١- معامل الارتباط

تم تطبيق اختبار الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين تفعيل دور لجنة المراجعة والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وقد تم التوصل إلى أنه توجد علاقة معنوية موجبة بين تفعيل دور لجنة المراجعة والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، بقيمة ارتباط قدرها (٠.٨٩٢) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١) .

٢ - معامل التحديد (R²)

نجد أن المتغير المستقل (تفعيل آلية لجنة المراجعة) يفسر (٧٩.٥%) من التغير الكلي في المتغير التابع (مشكلة عدم تماثل

المعلومات) ، وباقي النسبة (٢٠.٥%) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج ، وربما لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي .

٣- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام (F.Test) ، وحيث تبين أن قيمة اختبار (F.Test) هي (٢٣.٦٩٩) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المرتبطة بتفعيل دور لجنة المراجعة (تشكيل لجنة المراجعة - استقلال لجنة المراجعة - الخبرة والدراسة المالية للجنة المراجعة - مهام ومسئوليات لجنة المراجعة) على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

٤- اختبار معنوية كل متغير مستقل على حده

باستخدام اختبار (t. test) يتضح وجود ٢٤ متغير (من بين ٢٩ متغير تمثل آلية لجنة المراجعة) تتمتع بعلاقة قوية ذات دلالة احصائية ، وتعتبر المتغيرات الأكثر تأثيراً وتفسيرا للتغيرات في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات مرتبة كما يلي على التوالي :

- تشكيل لجنة المراجعة العبارات (١،٣) .
- استقلال لجنة المراجعة العبارات (٤،٥،٦،٧،٨،٩) .
- الدراية والخبرة المالية للجنة المراجعة العبارات (١٠،١١،١٢،١٣،١٤) .
- مهام ومسئوليات لجنة المراجعة العبارات (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩) .

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم القائل بأنه " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

ولقد تم قبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية ، وذلك بعد أن اظهر نموذج تحليل الإنحدار المتعدد ، أن هناك علاقة معنوية عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٠١ (وفقاً لاختبار ف) بين متغيرات لجنة المراجعة كلاً على حده والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

الفرض الثاني : لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم وهم (المستثمرين - معدي القوائم المالية

– الأكاديميين) حول أثر تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من
مشكلة عدم تماثل المعلومات

الدلالة	القيمة الاحتمالية P- Value	Chi- Square	المتغيرات المستقلة
			تشكيل لجنة المراجعة
معنوية	٠.٠٠١	١٣.٣٣٠	١- تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أولاً وفي حالة عدم توافر العدد الكافي نلجأ إلى غير التنفيذيين .
غير معنوية	٠.٩٠٢	٠.٢٠٧	٢- الإفصاح في التقارير المالية عن أسماء ومؤهلات وسنوات خبرة أعضاء لجنة المراجعة.
غير معنوية	٠.١٠	٤.٦١٤	٣- يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة في الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.
			استقلال لجنة المراجعة
معنوية	٠.٠٠٧	١٠.٠٤٨	٤- يؤدي الإستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
معنوية	٠.٠٢٨	٧.١٥٧	٥- يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أي ارتباطات عائلية مع أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل في ممارسته لتقديره المستقل .
معنوية	٠.٠٢٤	٧.٤٩٣	٦- لم يسبق لعضو لجنة المراجعة تعيينه في أي وظيفة تنفيذية بالشركة في خلال بضعة سنوات ماضية .
غير معنوية	٠.١١٨	٤.٢٦٨	٧- ليس لعضو لجنة المراجعة علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضو في مجلس الإدارة .
معنوية	٠.٠٠١	١٤.٧٧٩	٨- يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
معنوية	٠.٠٣٤	٦.٧٩١	٩- تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات .
			الدراسة والخبرة المالية للجنة المراجعة
غير معنوية	٠.٢٢٩	٢.٩٥١	١٠- يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
معنوية	٠.٠٠٠	٢٠.٧٦٦	١١- يؤدي توافر المعرفة والإلمام بالجوانب المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات .
غير معنوية	٠.١٥١	٣.٧٧٩	١٢- يتم إعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء لجنة المراجعة.
غير معنوية	٠.١٢٥	٤.١٥٩	١٣- ضرورة تقييم خبرة العضو في النواحي المالية والمحاسبية من خلال مؤشرات محددة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية .
			مهام واختصاصات لجنة المراجعة
معنوية	٠.٠٠٠	٣٠.٨١١	١٤- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .
معنوية	٠.٠٢٧	٧.٢١٣	١٥- التحقق من مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية .
معنوية	٠.٠٢٢	٧.٥٩٢	١٦- ضرورة أن تضع لجنة المراجعة برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة يحدد نطاق مسنوليات اللجنة واختصاصاتها مع الإفصاح عن هذه الاختصاصات للمساهمين .
معنوية	٠.٠٢٦	٧.٣٠٦	١٧- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأي لجنة المراجعة وتوصياتها إلى مجلس الإدارة .
معنوية	٠.٠٠٠	٢٣.١٤٣	١٨- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية .
معنوية	٠.٠٣٩	٦.٤٨٥	١٩- دراسة التقارير التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من ملاحظات .
معنوية	٠.٠٠٠	١٩.٣٥٢	٢٠- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
غير معنوية	٠.١٦٥	٣.٦٠٩	٢١- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة متسجمة مع الإصدارات المهنية .
معنوية	٠.٠٠٢	١٢.٣٨٠	٢٢- تعمل لجنة المراجعة على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .
معنوية	٠.٠٠١	١٤.٥١٢	٢٣- تعمل لجنة المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي وقيامه بدوره بدون أي ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أي نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات .
غير معنوية	٠.٣٨٠	١.٩٣٤	٢٤- تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى

الجمعية العمومية للمساهمين			
معنوية	٠.٠٢٦	٧.٢٨١	٢٥- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وما تم بشأنها .
غير معنوية	٠.٠٧٦	٥.١٦٣	٢٦- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه .
معنوية	٠.٠٠٠	٢٦.٤٤٤	٢٧- التقييم السنوي لكفاءة واستقلال المراجع الخارجي وتقديم برأى اللجنة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين .
معنوية	٠.٠١٤	٨.٥٥٩	٢٨- يؤدي الحضور الدوري للإجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات على الإنقل الإجتماعات عن أربعة مرات سنوياً .
معنوية	٠.٠٠٩	٩.٤٩٣	٢٩- وجود لجنة المراجعة الفعالة يؤدي إلى زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات وضمان جودة التقارير المالية .

جدول رقم (١٠)

مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول أثر تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠)

١- عدم وجود فروق معنوية ($P- Value > 0.05$) بين المستقصى منهم (اتفاق) بخصوص كل من العبارات (٢، ٣، ٧، ١٠، ١٣، ٢١، ٢٤، ٢٦) .

٢- وجود فروق معنوية ($P- Value > 0.05$) بين المستقصى منهم (إختلاف) بخصوص باقي العبارات .

ويلاحظ من نتائج اختبار Kruskal – Wallis في الجدول رقم (١٠) أن غالبية متغيرات آلية لجنة المراجعة معنوية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي الثاني ومضمونه " لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم وهم (المستثمرين – معدي القوائم المالية – الأكاديميين) حول أثر تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات".

٤/٧ النتائج والتوصيات

١- تعتبر لجان المراجعة من الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات ، باعتبارها تمثل حلقة الوصل بين كل من أصحاب المصلحة بالمنشأة ومجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، وكذلك الإلتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية ، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية .

٢- لقد تقاربت الدراسات التي تعرضت لمفهوم عدم تماثل المعلومات ومسبباته في توضيح هذا المفهوم حيث اتفقت على أن: مشكلة عدم تماثل المعلومات تنشأ بسبب إختلاف المعلومات الخاصة التي

يتوصل إليها كل مستثمر مستخدماً في ذلك المعلومات الداخلية أو أي معلومات أخرى ويترتب عليها إمكانية أن يحقق بما لديه من معلومات أفضل مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين.

٣- تتمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في وجود فجوة المعلومات المتاحة للإدارة وباقي المستثمرين وهذه الفجوة تضيق وتتسع في فترات زمنية محددة، كما أن المعلومات الداخلية هي أساس مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، فالإدارة تتسلم معلومات وقتية عن نتائج الصفقات أولاً بأول ولا تصل كل هذه المعلومات إلى المستثمر الخارجي بنفس المحتوى والكم، وحتى ما يصل منها لا يتم في نفس توقيت حصول الإدارة عليها

٤- تمثلت المشاكل الناتجة عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية في مشكلتين أساسيتين ألا وهما: صفقات الداخلين (مشكلة المعلومات الداخلية)، تسريب المعلومات المحاسبية .

٥- تمثلت آثار عدم تماثل المعلومات على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في: ارتفاع تكاليف الصفقات والعمليات، انخفاض حجم العمليات، صغر حجم السوق نسبياً، عدم تحقيق عنصر الكفاءة في أسواق رأس المال .

٦- تمثلت الوسائل التي يمكن استخدامها للحد من عدم تماثل المعلومات في: زيادة الوعي الإستثماري لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية، زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتوجه للطرق المحاسبية الأكثر إفصاحاً و التطبيق الجيد والفعال لقواعد وآليات حوكمة الشركات .

٧- وجود لجنة مراجعة فعالة يؤدي إلى تدعيم المركز الإقتصادي للمنظمة من خلال تزويد باقى أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شئون المنظمة، فهي خط إتصال رسمي بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة .

٨- وجود لجنة مراجعة فعالة له انعكاس ايجابي على زيادة جودة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية وزيادة ثقة المستثمر

وبالتالى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، أو أى مشاكل أخرى قد تتعرض لها الشركة وحتى يمكنها التحقق من مصداقية المعلومات فيجب أن تحرص اللجنة على الحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة وفي مواعيد ملائمة للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

٩- أهم الإجراءات التى تتسبب فى حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات بالنسبة لعينة الدراسة ككل تمثلت فى : صفقات الداخلين ، نقص المعلومات المحاسبية التى يتم نشرها فى سوق الأوراق المالية ، تسريب المعلومات المحاسبية ، استخدام المعلومات الداخلية بصورة غير قانونية فى تنفيذ صفقات مالية فى السوق بواسطة الداخلين ، سوء الفهم والتفسير والإستنتاج والإستدلال للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين ،على التوالى ، حيث بلغ معامل الإختلاف لهذه الإجراءات (١٠.٥٤) ، (١٣.٧٣) ، (١٤.٧١) ، (١٩.٥٣) ، (٢٣.١٤) على التوالى .

١٠- تفعيل آلية لجنة المراجعة يلعب دوراً هاماً فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك عند مستوى مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٠١ (وفقاً لاختبار ف) بين متغيرات آلية لجنة المراجعة كلاً على حده والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

١١- وقد أشارت النتائج إلى أن أهم عوامل تفعيل :

- تشكيل لجنة المراجعة ، يتمثل فى "يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة فى الشركة مع وجود عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية وقد يكون من خارج الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات " ، حيث بلغ معامل الإختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (١٦.٢٣) .
- استقلالية لجنة المراجعة ، يتمثل فى " يجب ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل فى ممارسته لتقديره المستقل " ، حيث بلغ معامل الإختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٨.٦٣) .
- الدراية المالية والخبرة لأعضاء لجنة المراجعة ، يتمثل فى "التأهيل العلمى والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة يودى إلى

زيادة فعالية حوكمة الشركات " ، حيث بلغ معامل الاختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٩.٠٥) .

- مهام واختصاصات لجنة المراجعة ، يتمثل في " تقديم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين " ، حيث بلغ معامل الاختلاف بالنسبة لعينة الدراسة ككل (٩.٤٩) .

١٣- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين آراء المستقصى منهم وهم (المستثمرين - معدي القوائم المالية - الأكاديميين) حول أثر تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .

توصيات البحث :

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية :

- ١- ضرورة وضع مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الشركات العاملة بسوق المال المصرى وبالأخص الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ، مثل اللوائح المتعلقة بإدراج الشركات في بورصة الأوراق المالية ، وإلزامها بشكل معين من الإفصاح مع ضرورة الإفصاح عن المعلومات الداخلية والتي تعد أحد أهم مسببات حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات .
- ٢- ضرورة وضع نظام تنقيف للمستثمرين وخطة إعلامية هدفها التعريف بسوق الأوراق المالية وكيفية الإستثمار بداخله بما يساعد المستثمرين - خاصة صغار المستثمرين أو ما يعرف بالمستثمرين الفرديين - على الوصول إلى الرشد الإستثمارى داخل السوق .
- ٣- يجب إلزام الشركات بإصدار لائحة تنظيمية للجنة المراجعة تحدد الغرض ، والسلطات ، والمسئوليات ، والتبعية التقريرية ، ومعتمدة من مجلس الإدارة ، كما يجب أن تشمل اللائحة على الحصول على المساعدات والخبرات اللازمة لأداء المسئوليات سواء من داخل الشركة أو من خارجها .
- ٤- ضرورة أن يتم الإستعانة بأساتذة المحاسبة والمراجعة ، والمحاسبين القانونيين فى عضوية لجنة المراجعة ، كما يجب ألا يحصل عضو لجنة المراجعة على أى مكافآت مالية مبالغ فيها أو بصفة دورية قد تؤثر على استقلاليتها ، وأن يتم النص على هذه المكافآت فى لائحة لجنة المراجعة.

٥- يجب تشكيل لجنة المراجعة من غالبية من المديرين غير التنفيذيين على ألا يكون لعضو لجنة المراجعة أى إرتباطات عائلية مع أى من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين قد تتداخل فى ممارسته لتقديره المستقل .

٦- يجب أن يكون عضو لجنة المراجعة مؤهلاً علمياً وذو خبرة وإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية .

٧- يجب أن تقدم لجنة المراجعة تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وتقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية للمساهمين .

أولاً : المراجع العربية

١- إبراهيم ، محمد عبد الفتاح ، ٢٠٠٦ ، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية " ، ورقة بحثية غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .

٢- الجندى ، تامر يوسف ، ٢٠٠٩ ، " تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات - دراسة نظرية ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان .

٣- الدهراوى ، كمال الدين مصطفى ، ١٩٨٧ ، " نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبى الإختيارى " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الرابع والعشرون ، ص١٣٧-١٦٦ .

٤- الرحيلى ، عوض سلامة ، ٢٠٠٥ ، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية " ، المؤتمر العربى الأول حول التدقيق الداخلى في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .

٥- السيد ، هشام عبد الحى ، ٢٠٠٠ ، " محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدى بالتطبيق على سوق رأس المال المصرى " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، السنة العاشرة ، العدد الأول ، ص١٦٢-١٩٣ .

٦- السيد ، ياسر أحمد ، ٢٠٠٨ ، " إطار مقترح للإفصاح المحاسبى للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات - دراسة نظرية وميدانية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .

- ٧- الغرباوى ، عادل حسن ، ٢٠٠١ ، " دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة " ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ٨- أنيس ، مجدى محمد ، ٢٠١٤ ، " مدى فعالية لجان المراجعة كأحدى آليات حوكمة الشركات فى البيئة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى ، المجلد الواحد والخمسون ، ص ٤٥٣-٤٩٥ .
- ٩- بلتاجى ، يسرى محمد ، ٢٠٠١ ، " دراسة تحليلية لأثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في سوق رأس المال - مع دراسة إستطلاعية " ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ١٠- عبد الفتاح ، محمد عبدالفتاح محمد ، ٢٠٠٦ ، " دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة - دراسة ميدانية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، العدد الأول .
- ١١- عياد ، أمير عاطف ، ٢٠١٠ ، " أثر الإفصاح المحاسبى العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين - دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- ١٢- فودة ، شوقى السيد ، ١٩٩٨ ، " نحو نموذج مقترح لتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وسلوك أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية " ، مجلة الآفاق الجديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة العاشرة ، العدد الرابع ، ص ١٦٠-٢٠٧ .
- ١٣- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى رقم (٣٠) في ٢٠٠٢/٦/١٨ في المادة رقم (٧) بشأن قيد واستمرار وشطب الأوراق المالية ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية ، متاح على الموقع الإلكتروني // http://www.cma.gov.eg/cma/Jtags/Arabic/bod_decision
- ١٤- مركز المديرين المصرى ، أغسطس ٢٠٠٨ ، دليل عمل لجان المراجعة ، وزارة الإستثمار .

١٥- مركز المديرين المصري ، فبراير ٢٠١١ ، قواعد ومعايير
حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، وزارة الإستثمار ،
متاح على [http:// www.hawkama.net](http://www.hawkama.net)
١٦- هندی ، منير إبراهيم ، ١٩٩٥ ، " الأوراق المالية وأسواق
رأس المال " ، دار المعارف ، الإسكندرية .
١٧- يس ، عمرو عبد الحكيم ، ٢٠١١ ، " دراسة تحليلية لأثر إلزام
لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الإستقلال على
أداء كل منهما – دراسة تطبيقية على شركات الأعمال المصرية
" ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة
، جامعة القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1- Allegrini , Marco and Giulio Gero,2013, " Corporate boards , audit committees and voluntary disclosure : evidence from Italian listed companies " , J Manag Gov. , Vol.17, PP.187-216.
- 2- Atiase , K.Rouland and L., Smith Bamber , 1994 , " Trading volume reactions to annual accounting earning announcements : The incremental role of predisclosure information asymmetry " , *Journal of Accounting & Economics* , Vol.17 , No.3 , PP.309-330.
- 3- Brad Ford Cornell and Erik R . Sirri , 1992 , " The Reaction of Investors and Stock Prices to Insider Tracting " , *The Journal of Finance* , (July) , Vol. xlvn , No. 3 , PP. 1031-1059 .
- 4- Beumann , W. and E. Nier , 2004 , " Disclosure volatility and asymmetry: An empirical investigation Into the value of bank disclosures " , *Economic Policy Review*, Feudal Reserve Bank of New York , New York , (Sep.) , Vol. 10 , No.2 , PP.31-45.

- 5- Chen . P . , K . Lo . , 2006 , " Insider Trading and Voluntary Disclosure" , *Journal of Accounting Research* , (Dec.) , Vol. 44 , No. 5 , PP. 143-164 .
- 6- Cormier, Denis , Marie – Josee Ledoux , Michel Magnan and Walter Aerts , 2010 , " Corporate governance and information asymmetry between managers and investors " , *Corporate Governance* , Vol. 10 , No. 5 , PP. 574-589 .
- 7- Daly , A . , Lane , John , S . , Hughes and Judy D . Rayburn , 1995 , " The impact of earning announcements on the permanent price effects of black traders " , *Journal of Accounting Research* , (Jan.) , Vol.10 , No. 1, PP . 317 – 334
- 8- Diamond , Douglas W . And Verrecchia , Robert E . , 1991 , " Disclosure , Liquidity and the Cost of Capital " , *The Journal of Finance* , (Sep.) , Vol.46 , No. 4 , PP. 1325-1359 .
- 9- Foster , G. , 1986 , **Financial Statement Analysis** , Prentice Hall- New Jersey.
- 10- Givoly,Dan and Polman ,Dan , 1989 , " Insider trading and the exploitation of insider information : Some empirical evidence", *Journal of Business* , (Jan.) , Vol.8 , No. 1 , PP . 69-87 .
- 11- J. Levesque , Terrence ;Theresa Libby; Robert Mathieu and Sean W.G.Robby , 2010, " The effect of director monitoring on bid-ask spreads ",**Journal Of International Accounting Research** , Vol.9,No.2, PP.45-65.
- 12- Kim , O . , and R . Verrecchia , 1994 , " Market liquidity volume around earning announcement "

- , *Journal of Accounting and Economics* , (Jan.) , Vol. 17 , No. 1 , PP. 41-68.
- 13- Laura Nyantang Beny , 2004 , " Insider trading laws and stock market around the world : An empirical contribution to the Eoretical Law and economics debate " , *Journal of Corporation Law* , Forthcoming , Vol.32 , No. 2 , PP. 237-300.
- 14- Merton, R. A, 1987, "A simple model of capital market equilibrium with incomplete information", **The Journal of Finance**, (July),Vol.42, No.3, PP. 483-510.
- 15- Milonas , N . , 1982 , " The problem of asymmetric information acritique and new perspective on the signaling theory " , *Working Paper* , The city university of New York .
- 16- O' leary & Stewart , 2007 , " Governance factors affecting internal auditors' ethical decision making – An exploratory study " , *Managerial Auditing Journal* , Vol.22 , No.8 , PP. 787-80
- 17- Parvez Ahmed et al . , 2000 , " Can moving average technical trading strategies help in volatile and decling markets ? A study of some emerging Asian markets " , *Managerial Finance* , Vol. 26 , No. 6 , PP. 49-65 .
- 18- Plott . R . , and S . , Sunder , 1982 , " Efficiency of experimental security markets with insider information : An application of rational expectation models " , *Journal of Political Economy* ,(Aug.) , Vol. 90, No. 4 , PP. 663-699.

- 19- Premsika , 2006 , " Some questions about the governance of auditing firms " , University of Essex , U.K. , Available online at www.ssrn.com
- 20- Rezaee , Z . , 2004, " Corporate governance role in financial reporting",**Research in Accounting Regulation**,Vol. 17,No.2,PP.107-149.
- 21- Stephen Brown , Stephen A . Hillegeist and Kin Lo , 2009 ," The effect of earnings surprises on information asymmetry",**Journal of Accounting & Economics**,Forthcoming ,Vol. 4 , No. 3, PP7-9
- 22- Welker .R.G. , 2004 , " Gaps in guidelines on audit committee " , **Abacus** , Vol.40 , No. 2 , PP. 157-192.
- 23- Yi – Wenchen et al . ,2008 , "Trading strategies and volume in Taiwan stock markets ",**The Business Review** , Cambridge , Vol. 11 , No. 1 , PP. 61-86 .